مجلة الحقوق والحريات
المجلد 10 ، العدد 01
2022 ، ص1807-1829

الأزمة الأمنية الليبية وآفاق المصالحة الوطنية

The Libyan security crisis and prospects for national reconciliation

محمد بوزيدي شيطر[1]
جامعة سطيف2 (الجزائر)
m.chiter@univ-setif2.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2022/01/12	2022/04/07	2022/04/23

الملخص:

إن الأزمة الليبية تمرّ اليوم بمنعطف حاسم فعّال ،ولعلّ التحديات تطرح على أصعدة مختلفة ، أبرزها ، التحديات الأمنية الكبرى سواء في العاصمة طرابلس أو في بقية المدن والأقاليم، يحذوها أمل التقارب ووقف الاقتتال بين الفرقاء من أجل تحقيق السلم الأهلي في إطار مصالحة وطنية شاملة. فللأسف،الثورة الليبية لم تمنحها قوى الخارج فرصة لبلوغ أهدافها حتى أجهزت على تجربة التغيير الليبي مبكرا، بحيث خلطت أوراق التغيير الثوري. فبين معسكر مناوئ لتجربة التغيير الفتية وآخر مبارك لها ، تتقاسم جميع الدول المتدخلة الأطماع ولا تنسى نصيبها من دنيا المصالح. فما إن بدأت حالة الانقسام السياسي بين الشرق الليبي والغرب الليبي، حتى مرق منه فجأة شيطان التدخل الخارجي،وافتتحت رسميا لعبة التدخلات الخارجية،واحتدمت المواجهة بين أصحاب البلد الواحد.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة الليبية- المصالحة الوطنية- التدخل الخارجي- الأمم المتحدة-الأمن الليبي

Abstract:

Today, the Libyan crisis is going through a decisive and effective turning point. Perhaps the challenges are posed at different levels, most notably the major security challenges, whether in the capital, Tripoli, or in the rest of the cities and regions, followed by the hope of rapprochement and stopping the fighting between the parties in order to achieve civil peace within the framework of a comprehensive national reconciliation. As soon as the state of political division began between the Libyan East and the Libyan West between the owners of

المؤلف المرسل : محمد بوزيدي شيطر

the same country, the demon of foreign interference suddenly broke out of it, and the game of foreign interference was officially opened.

key words:
Libyan crisis -National Reconciliation-outside interference-United nations-Libyan security.

مقدمة

لم تكن ليبيا بدعًا من باقي الدول العربية التي شهدت أحداث التغيير الثوري للربيع العربي، والتي طرق بابها مبكرا بخروج احتجاجات شعبية عارمة مطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية و مناهضة لنظام معمر القذافي، الذي اتسمت مرحلة حكمه بالاستبداد والأثرة واختزال الحكم في شخصه ،حيث قوبلت الاحتجاجات الشعبية من طرف عناصر معمر القذافي بمستوى عال من العنف والتحريض عليه راح ضحيته مئات القتلى والجرحى الليبيين،ممّا استدعى عرض الأحداث الجارية على مجلس الأمن بعد حصول انشقاقات كبيرة في نظام القذافي،سرعان ما تلاه إصدار قرار رقم1973 من مجلس الأمن، يدين فيه العنف المفرط من ميليشيا معمر القذافي ،أعقبه دخول قوات الناتو تحت مظلة الأمم المتحدة، و إحالة ملف القذافي مع نجله سيف الإسلام على المحكمة الجنائية الدولية لارتكابهما انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ودخلت بذلك القضية الليبية مرحة التدويل.

لكن ليبيا، رغم انفتاح أبواب الأمل بعد سقوط نظام معمر القذافي و نجاح ثورة السابع عشر من فبراير، لم تنعم بواقع مؤسسي وأمني يسمح بنضجها ديمقراطيا وازدهارها.

فليبيا عمر المختار أضحت تعيش شبح الاقتتال الداخلي نتجت عنه كوارث إنسانية صاحبها أزمة اقتصادية حادّة وانخفاض لقيمة العملة الوطنية ، واستغلال مواردها الطبيعية بطرق غير مشروعة ،و تشهد على ذلك التقارير الأممية التي تقدم سنويا ودوريا على أنها تهدد بشكل مباشر أمن واستقرار ليبيا ورغم الدوافع البريئة التي تبديها الدول المتدخّلة في الشؤون الداخلية مثل نشر السّلم والأمن الدوليين ، وحماية حقوق الإنسان والتعاون الأمني لإيجاد حلول سلمية وآمنة ،إلاّ أن الواقع يثبت عكس ذلك تماما،حيث أفضى تدخلها إلى تأكيد المخاوف القائمة و تغذية انقسامات بين الفرقاء الليبيين،وساهمت في ذلك الاختراق جملة من الأسباب كالجغرافيا والمعطيات التاريخية

والمصالح المرتبطة بين القوى السياسية، ممّا مهّد لدخول لاعبين أجانب حضروا بمحاذير وأطماع على حد سواء.

وبسبب الأزمة المتفاقمة وأثرها البارز في تهديد السلم والأمن بالمنطقة ،سعت جمعية الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة لاحتواء الوضع والحدّ من تفاقمه عن طريق إصدار قرارات تحظر توريد السلاح،كما عملت على تقريب وجهات النظر بين الفرقاء،وتعكف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على التحضير لسلسلة من الاجتماعات والمشاورات التي من شأنها أن تسهل إطلاق المحادثات السياسية الليبية الشاملة. محادثات يضطلع بها الليبيون أنفسهم تفضي إلى وضع خارطة طريق مبنية على أسس علمية واضحة وبرؤية سياسية بصيرة، بعيداً عن التدخلات الخارجية في الشأن الليبي.

وتهدف الدراسة إلى إظهار الإخفاق الأمني الحاصل في ليبيا بالكشف عن أسبابه وعرض التطور الحاصل في طريق المصالحة بين أبناء الوطن الواحد كعلاج للأزمة الليبية،كما تكتسي الدراسة أهمية بالغة كونها تتعلق بسبل دعم الاستقرار بليبيا لا سيما الأمني. حيث لا يخفى أن أيّ إخفاق في هذا الجانب لا قدر الله ،قد ينذر بحرب إقليمية وأزمة دولية على جميع الأصعدة.

وتنطلق الدراسة من الإشكالية التالية: ما هي رهانات الاستقرار والأمن في ليبيا في ظل آفاق المصالحة الوطنية؟

ويمكن أن نشير إلى تساؤلات فرعية للسؤال الرئيس:

- كيف يمكن تصوّر المستقبل السياسي والأمني لدولة ليبيا في ظل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة ؟

- ما هي أهم التحديات التي تواجه مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا؟

وتنقسم الدراسة إلى محورين اثنين:

المحور الأول:أسباب تدهور الوضع الأمني في ليبيا

المحور الثاني: التحديات البارزة في مسار المصالحة الوطنية

المحور الأول:أسباب تدهور الوضع الأمني في ليبيا

للوقوف على مواطن الخلل الكامنة في الوضع المأزوم بليبيا لا سيما على الصعيد الأمني، يقتضي الأمر أن نبحث في الأسباب التي أدت إلى الانقسام الليبي الراهن، وتشخيص البيئة التي شكلت مرتعا خصبا لتعاظم الأزمة. إذ يبدو أن هناك قصور في تشخيص المشكلة يحول دون وضع الحلول الناجعة، فعدم معالجة جذور الانقسام أفضى إلى إخفاق المحاولات المتعددة لرأب الصدع وتعثر المصالحة.

وعليه،يمكن إجمال دوافع الأزمة ومنطقاتها في عدة نقاط تتباين فيما بينها من حيث الآثار ،كما قد تفضي إلى تخريب عملية المصالحة الوطنية التي مازالت في مهدها.

1-طوال فترة حكم القذافي، الذي أدار ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني :

تولى العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد انقلاب عام 1969 ، حيث ألغى الحكم الملكي وأنشأ الجمهورية العربية الليبية، واستمر في حكم البلاد أكثر من أربعين عاما، حتى تاريخ قيام ثورة السابع عشر فبراير2011، العام الذي شهد انطلاق ثورات الربيع العربي التي أسقطت نظام حكمه بعد قتال شرس.

ففي عهد الملكية لم تحظ ليبيا بعقد إجتماعي حقيقي يرسخ مفهوم المواطنة و يقود إلى تأسيس مشروع الدولة الحديثة بعد انعتاقها من قيد المستعمر الايطالي. وهو ما بدا غائباً أيضاً في عهد القذافي الطويل الذي اختزل الحكم في شخصه وكان حكمه حكما فرديا ،ولم يعمل على إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا ، وبالنتيجة لم تشهد ليبيا منذ استقلالها حراكا سياسيا أو حزبيا حقيقيا ،ماعدا فترة الحكم الملكي القصيرة ،لذلك تعد ثورة السابع عشر من فبراير ثورة شعبية عامة، لا مجرد حراكا سياسيا منظما أو حركة تصحيحية. فكانت تحركات الشعب الليبي تتراوح بين المظاهرات الشعبية والانشقاقات داخل الجيش والحكومة، والتي كان أبرزها استقالة وزير العدل مصطفى عبد الجليل ووزير الداخلية اللواء عبد الفتاح يونس العبيدي، ثم لاحقاً وزير الخارجية موسى كوسا. لقد كان للتدخل الدولي دور بارز في رسم ملامح الانتصار ونجاح الثورة الليبية بعد إقرار التدخل الدولي المسلح ضد نظام القذافي من خلال دعم الثوار، ووصول الأسلحة إليهم و تحييد الطائرات الغربية لقوات القذافي وفرض عقوبات عليه وإحالة ملف معمر

إلى المحكمة الجنائية الدولية مع نجله سيف الإسلام القذافي نتيجة ارتكابهما انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني كالتحريض العلني على العنف ضد المدنيين , بلغ حدّ إطلاق وصف "الجرذان" على المتظاهرين[1] .

وفي ظلّ هذا الوضع المأزوم الذي خلّفه غياب مؤسسات الدولة الدستورية وانعدام أيّ قواسم مشتركة حول سبل إدارة البلاد بعد سقوط نظام القذافي ، تدخلت الأمم المتحدة وبعثت برناردينو ليون مندوباً لها، إلا ّأنه اتهم بانحيازه لفريق حفتر، وخلفه مارتن كوبلر، الذي عمل جاهداً لصياغة اتفاق الصخيرات في المغرب عام 2015، وتمّ فيه التوافق على تشكيل ثلاث هيئات :المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة، وتشكلت" حكومة الوفاق الوطني " برئاسة فايز السراج في طرابلس بوصفه رئيساً للحكومة والمجلس الرئاسي في الوقت نفسه[2].

2-التدخلات الخارجية الإقليمية و الدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مستقبل الدولة بعد سقوط القذافي:

إن المتتبع لتطورات الأزمة الأمنية اللّيبية يدرك أنّ الأزمة اللّيبية عرفت تطوّرا ملحوظا حيث زادت حدّة ودموية الصّراع بين الأطراف المتنازعة، لاسيّما بعد التدخلات الأجنبية التي تتم بواسطة التحالفات السرية والعلنية تحت غطاء التنسيق والتعاون الأمني وبذريعة المساعدة على إيجاد حلول سلمية وآمنة.

لقد أفضى التدخل الأجنبي في ليبيا إلى تحويل هذه الأخيرة إلى منطقة لممارسة النفوذ ،عن طريق فرض سياسات بعينها على دولة ليبيا من قبل الدول المتدخلة، كتسهيل إجراءات الاستثمار أو الإعفاء من الضرائب المفروضة على التبادل التجاري أو غيرها من التّسهيلات المتعلّقة بالتّجارة أو الاستثمار. حيث شجع هذا التدخل على نمو وانتشار الجماعات والميليشيات المسلّحة[3] ، وأدى إلى تدهور الأمن القومي اللّيبي نتيجة الفرز العميق الذي أحدثه داخل تركيبة المجتمع الليبي، وتهديد دول الجوار و دول السّاحل عموما.

[1] أحمد عبد الظاهر،دور مجلس الأمن في النظام الجنائي الدولي،الطبعة الأولى، منشأة المعارف،الإسكندرية،2013 ،ص ص210-211.انظر قراررري مجلس الأمن 2011/1970 و2011/1973.

[2] تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط "الأزمة الليبية إلى أين؟"،العدد الثالث عشر،2017،ص.5

[3] محمد عبد الحفيظ الشيخ ،" المصالحة الوطنية في ليبيا : التحديات وآفاق المستقبل ، مجلة جيل الدراسات

ومن ثمّ فقد كان التدخل الأجنبي سببا في تأجيج الخلافات بين مكونات الشعب الليبي لاسيّما الطرفان المتنازعان على السّلطة وزيادة حدّة الصّراعات القبلية والطائفية وتحويل ليبيا إلى منطقة لتنفيذ أجندات أجنبية بأياد وداخلية ، وهذا يدلّ أنّ هناك عوامل داخلية تساعد دائما في جلب التّدخل الأجنبي وتمهّد له الطريق، وهو ما حدث بالفعل في ليبيا[1].

إن ما أوغل في النزاع القائم بليبيا هو التدخل المباشر لبعض الدول كمصر وتركيا، ويقبع تحت التوتر المتصاعد بين القاهرة وأنقرة صراع محورين إقليميين توزعا على دعم طرفي القتال في ليبيا، إذ يدعم محور تركياو قطر حكومة الوفاق، بينما يدعم محور مصرو الإمارات والعربية السعودية قوات شرق ليبيا بقيادة حفتر[2]. وقد كان لهذه المواقف والتّدخلات الأجنبية دور كبير في صعوبة إيجاد حلول سلمية للأزمة الأمنية الليبية[3]. والحقيقة التي يجب التذكير بها في هذا المقام هو أنّه لو كان الخلاف بين الأطراف المتنازعة خلافا داخليا لأمكن ذلك من إيجاد حلول مرضية لجميع الأطراف، ولكن الدول المتدخلة أعملت سياسة شق الصف لتحقيق مصالحها، خاصة فيما تعلّق بالنفط ومشتقاته فهو اللاّعب الأساسي في المعضلة الأمنية اللّيبية منذ بداية الحرب الأهلية[4].

3- تزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، على حساب الدور المفترض للأحزاب، مع تواجد ليبيا في موقع جيوسياسي متميز:

تُعدّ ليبيا رابع أكبر البلدان مساحةً في قارة أفريقيا، والسادسة عشرة على مستوى العالم وهو ما يفرض على هذه الدولة معضلات كبرى من الناحية الجيوسياسية جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار والنزاع المسلح منذ سقوط القذافي، و أبرز هذه المشكلات

السياسية والعلاقات الدولية ،لبنان، العدد 11 ، اكتوبر 2017 ، ص37 وما بعدها.

[1] محمود عبد الحفيظ الشيخ، " ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح :التحديات والآفاق ، مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد71 ،2015،ص 36 وما بعدها.

[2] موقع بي بي سي نيوزhttps://bbc.in/347JghM ،الحرب في ليبيا،مقال نشربتاريخ 2020/06/31،تاريخ الاطلاع 2021/09/15.

[3] كشان رضا،التّدخل الأجنبي في الشّؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي : دراسة حالة ليبيا،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،عدد2 ،ديسمبر 2020. ص21.

[4] محمود عبد الحفيظ الشيخ، " ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح"...،مرجع سابق،ص36.

انعدام السيطرة على هذه الحدود ما يسمح بدخول العناصر المناوئة، عدا عن سهولة تهريب السلاح، وما له من أثر في تمزيق السلم الاجتماعي. وهو ما استلزم وضع آليات لحماية الحدود الليبية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والعابرة للحدود، ومكافحة التهريب ومنع نشاط الجماعات المسلحة[1].كما أن البعد القبلي الذي يتم على حساب الدور الذي كان يفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تمّ حظرها طوال فترة القذافي، أوقع البلاد في فخ التحريض على الكراهية والمزايدات والمناكفات السياسية وزرع الأحقاد. وهناك حقيقة ينبغي التأكيد عليها مفادها،أن النخب السياسية الليبية إلاّ باستثناءات محدودة كانت مؤججة للصراعات القبلية والمناطقية وإشعال الفتن والحروب، ما أدى إلى مزيد من القتل والتهجير، إلى الحدّ الذي أسفر عن سقوط آلاف الضحايا من الأبرياء في وسط أبناء الشعب الليبي، وساقت هذه النخب المتهورة البلد بهذا النفق المظلم، وأسهمت في توسيع رقعة العنف، وتعطيل أيّ حلّ وطني حقيقي[2].إن بعض هذه النخب يفتقر إلى الروح الوطنية، فهي لم تتصرف بكونها نخب لليبيا، وإنما نخب لمكوناتها فقط. وبالتالي فإنها تدافع عن مصالح قبائلها ومناطقها، وهو بطبيعة الحال ما يتعارض مع المصلحة الوطنية. فضلاً عن ارتباط بعض النخب بأطراف خارجية للاستقواء بها في صراعها الداخلي وحتى مع النخب السياسية الليبية الأخرى، لاسيما تلك النخب التي عُرفت بنَفَسها القبلي والجهوي[3]. كل هذا أوقع البرلمان في صراع المحاصصات و التجاذبات السياسية، خلافاً للتقاليد والأعراف الدستورية الراسخة، بالإضافة إلى أنه افتقر إلى روح الفريق.

4- تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ما أدى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار:

أدى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية إلى مضاعفة الأزمة ،كون هذه المشاكل تؤجج الاضطرابات الشعبية وتهدد الهدوء الهشّ اللازم للدفع بالمناقشات الأمنية

[1] انظر مبادرات تفعيل الاتفاقية الرباعية لحماية الحدود بين ليبيا ودول الجوار،على موقع بوابة الوسط http://alwasat.ly/news/libya/332148 ،تم الاطلاع بتاريخ 2021/09/09.

[2] محمد عبدالحفيظ الشيخ، السمات المشتركة للنخب السياسية الليبية وتعاطيها مع المتغير الثوري،المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، متوفر على الرابط https://democraticac.de/?p=57296، تاريخ الزيارة 2021/09/02.

[3] المرجع نفسه.

والسياسية قدما.ومع ارتفاع أسعار الوقود في الأسواق الدولية، يزداد النقص المحلي في الوقود أيضا، ويؤثر سلبا على قطاعات متعددة من الاقتصاد، بما في ذلك الكهرباء .وفي عاصمة البلاد، غالبا ما تنقطع الكهرباء عن السكان طيلة عشرين ساعة في اليوم، ومرده غالبا الإغلاق النفطي الذي أعلنت عنه" القوات المسلحة العربية الليبية "في 18آب/أغسطس 2020[1]،حيث كان له أثر على أزمة الطاقة الحادّة التي يواجهها البلد.ورغم الرفع الجزئي للإغلاق النفطي الذي أعلنت عنه قوات حفتر، إلاّ أن أثره يبقى ضئيلا على أزمة الطاقة الحادة التي يواجهها البلد لأنه لا ينطبق إلا على إزالة المكثفات من المستودعات في الشرق . وفي حين سمح ذلك للمؤسسة الوطنية للنفط بمواصلة توفير الغاز الطبيعي لمحطات توليد الطاقة في المنطقة الشرقية[2].

وممّا يزيد من تفاقم الأوضاع المزرية للشعب الليبي الأثر المنهك لوباء كورونا الذي يبدو أنه كان يخرج أحيانا عن نطاق السيطرة. فقد كان انتشار جائحة كورونا تأثيرا على الوضع الاجتماعي - الاقتصادي، إلى جانب استطالة أمد الأزمة وتدهور الخدمات العامة، ممّا تسبب في إجهاد قدرات التأقلم لدى أولئك الذين يعيشون ظروفا شديدة الهشاشة. وبينما انخفضت أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية في الأشهر الأخيرة، إلاّ أنها لا تزل أعلى من مستوياتها ما قبل جائحة كورونا . وما تزال البطالة وعدم التمكن من سبل العيش، ولا سيما بين المهاجرين والنساء، وراء تزايد تعرض الناس للأذى ويتواصل تأثيرها على الأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الخدمات العامة.و لا يزال إيصال المساعدات الإنسانية، وتزايد صعوبة ذلك بسبب تدابير التقييد للحد من انتشارفيروس كورونا، يمثل تحديا مستمرا في جميع أنحاء البلاد .رغم تمكن المنظمات الإنسانية من إيصال المساعدات إلى أكثر من 243000 شخص منذ بداية عام 2020 ويشمل ذلك دعم 66000 نازحا و 119000 شخصا من الليبيين و الفئات المستضعفة والمتضررين من النزاع والعائدين حديثا و 58000 مهاجرا ولاجئا[3].

[1] تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز، إلى مجلس الأمن حول الأوضاع في ليبيا بتاريخ 2020/09/20.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

من جهة أخرى ، يؤدي الاستغلال غير المشروع للنفط الخام أو لأي موارد طبيعية أخرى إلى تهديد للسلام والأمن في ليبيا، كونه قد يشكل مصدر تمويل ودعم للجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية. وفي هذا الصدد أكد مجلس الأمن مرارا أن القانون الدولي مجسدا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة في 10ديسمبر1982 هو الذي ينطبق على الأنشطة في المحيطات والبحار ،ومنه ينبغي على الدول التوقف عن الاتصال الرسمي والتعامل مع الجهات الموازية غير الخاضعة لسلطة الحكومة الليبية المعترف بها دوليا[1]. يضاف إلى ذلك تقهقر الدينار الليبي أمام الدولار، فبعد أن كان الدولار يساوي 1.25 ديناراً ليبياً عام 2011 انهار في السنتين الأخيرتين ليصبح الدولار يساوي 7 دنانير ليبية. وتشهد ليبيا أزمة سيولة نقدية خانقة متمثلة في ندرة العملة الأجنبية في البنوك التجارية يرافقها غلاء المواد الأساسية وتراجع المخزون الاستراتيجي لهذه المواد[2].

5- بروز ثنائية "ليبراليين وإسلاميين"، انتهاءً بصراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية

لقد حملت التطورات المتسارعة إثر أحداث الربيع العربي بعض الإسلاميين إلى مواقع السلطة والبرلمان على ظهر صندوق الانتخاب، أظهرت في الوقت نفسه حجم التفاوت والتباين في رؤى الإسلاميين السياسية وقراءتهم للواقع، فبينما في المغرب وتونس فضّل الإسلاميون عقد تفاهمات وتحالفات مع القوى السياسية الأخرى، من خلال الحكومات التوافقية، ولم يطالبوا بتنفيذ أجندة إسلامية صرفة ،بل قدموا تنازلات أيديولوجية واضحة ،كانت أحيانا صادمة وغير متوقعة بلغت حدّ مسايرة مشروع التطبيع مع الكيان الإسرائيلي الغاصب، ناهيك عن قبول بعضها التفاوض مع العلمانيين والقوى الأخرى[3]. أماّ باقي الإسلاميين في الدول التي شكلت حاضنة الربيع العربي فدخلوا في صراع ،أو في الغالب فرض عليهم مع القوى العلمانية، حتى كان ذلك مع تلك النخبة السياسية الليبرالية التي كانت تقف إلى جوارهم قبل الربيع العربي، بعد

[1] قرار مجلس الأمن 2571(2021) المؤرخ في 2021/04/16.

[2] تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط "الأزمة الليبية إلى أين؟"،العدد الثالث عشر،2017،ص.5.

[3] حركة النهضة تفصل العمل السياسي عن الدعوي ، موقع الجزيرة نت ،متوفر على الرابط https://goo.gl/n8h48t، تاريخ الزيارة 2021/09/15.

أن شعرت بالقلق من وجود أجندة لـ"أخونة الدولة"[1] على حدّ زعمها. وبدأ سياق الأحداث يأخذ مسارات متضاربة ومشعبة، ففي بعضها أخذ مسار الديمقراطية يسير في حقل أشواك، وفي أخرى جرت إصلاحات سياسية دفعت بالإسلاميين إلى السلطة، وفي سياقات ثالثة بقيت الحركات الإسلامية تراوح مكانها فالربيع لم يطرق أبوابها، وفي أخرى شقت الحرب الداخلية طريقها إليها وفرضت عليها واقعا خاصّا، كحالة ليبيا[2] .

وفي توصيف الوضع في ليبيا ،وعلى إثر صدور دستور جديد للبلاد، يهدف إلى إعادة الأمن والاستقرار لليبيا، حيث تم إصدار الإعلان الدستوري في شهر آب /أغسطس 2011، وأهم بنوده إصدار قانون خاص بالانتخاب الوطني العام، والذي أصدره المجلس في فبراير 2012 .

وفي خطوة لاحقة، تم انتخاب المؤتمر الانتقالي في يوليو2012 و تمّ حل المجلس الانتقالي وتكونت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان، وفي إثر ذلك حدث أول استقطاب ما بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي عندما تبعت مجموعات مسلحة وزير الدفاع أسامة الجويلي المحسوب على تحالف القوى الوطنية،بينما تبعت أخرى وكيل الوزارة خالد الشريف المحسوب على التيار الإسلامي المدعوم من طرف رئيس الأركان والقوات التابعة له عبد السلام جاد الله العبيدي[3].

لقد ساهم فوز حزب التحالف الوطني الذي يرأسه محمود جبريل في انتخابات صيف 2014، وعدم قبول بعض الأطراف الأخرى التسليم بنتائجها، في توافر أسباب بنيوية عميقة للتنافر والتشرذم، ومن ثم لمزيد من الانقسام بين الليبيين. هذا الانقسام بدأ سياسياً وأيديولوجياً، لكن سرعان ما تحول إلى انقسام جغرافي على الأرض. ويلاحظ أن الخلافات والانقسامات في صفوف القوى والأحزاب السياسية الليبية لم تكن بين معسكر الإسلاميين بأطيافهم المختلفة من ناحية، ومعسكر القوى والأحزاب الموصوفة

[1] محمد أبو رمان وآخرون ،.آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب(الإسلاميون وتحديات م ابعد الربيع العربي)،مؤسسة فريدريش ايبرت، عمّان ،ص19.

[2] المرجع نفسه.

[3] تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط ،مرجع سابق،ص.9.

بالليبرالية من ناحية أخرى، بل كانت هناك أيضاً خلافات وانقسامات داخل المعسكر الواحد[1].

وهكذا انتهت الأوضاع إلى نشوء أزمة عميقة تمثلت بوجود قيادة برأسين داخل دولة واحدة، أفضت إلى قيام حكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبد لله الثني وتدعمها قوات اللواء خليفة حفتر، أمّا العاصمة طرابلس والغرب فتدير شؤونها حكومة الوفاق ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات فايز السراج و تدعمها تشكيلات عسكرية مختلفة. وبين فترة وضحاها بات العنف والاقتتال سيّد الأحكام على المدى المنظور، وأصبحت ليبيا أمام إعصار على أكثر من صعيد، ولسنا هنا أمام تحليل يقتصر على المعادلات الداخلية، بل يختلط بعوامل إقليمية ودولية متداخلة ومعقدة.ودخلنا في أطوار جديدة،مع امتداد الحروب الداخلية والأهلية،و قامت حروب بالوكالة، مع دخول الروس على الخط وتراجع الدور الأميركي بشكل لافت.

4- تكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره، ما أدى إلى نشوء تنظيمات ومجتمعات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية وتعدد ولاءاتها:

وهو ما يشكل مصدر التحديات الأمنية الكبرى، سواء في العاصمة طرابلس أو في بقية المدن والأقاليم، حيث لا تتحكم حكومة الوفاق الوطني بأغلب الأطراف المسلحة على الأرض ذات الولاءات السياسية المتعددة سواء لأحزاب أو لمدن أو لقبائل.وما رسم المشهد الأمني بشكل قاتم، هو توزع التشكيلات المسلحة في مختلف مناطق ليبيا، و التي تنشط تحت عدد من التسميات ومن أبرزها[2]:

القوات التي قادت عملية فجر ليبيا:

وهي تشكيلات مسلحة من الثوار من معظم مدن ليبيا: تمكنت من السيطرة على مدينة طرابلس، وبسطت نفوذها على معظم الغرب الليبي في البلاد. وتُعد موالية لحكومة الإنقاذ ومن ثم لحكومة الوفاق الوطني.

القيادة العامة للجيش الليبي:

[1] محمد عبد الحفيظ الشيخ ،" المصالحة الوطنية في ليبيا : التحديات وآفاق المستقبل"...،مرجع سابق،ص12.

[2] تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط ،مرجع سابق، ص 11 وما بعدها.

وهي تسمية أطلقها اللواء خليفة حفتر على المجموعات التي تقاتل معه، ومعظم عناصرها من قبائل شرق شرق ليبيا (الفرجان، البراعصه، العبيدات، العواق)،وهي قبائل تستوطن مدن بنغازي والمرج والبيضاء وطبرق. كما أنها مجموعات تقاتل ضد مجلس شورى بنغازي ودرنه. وقد خسر حفتر كثيرا من عناصره في معارك ضد بنغازي ودرنه رغم السلاح الذي يصله من دول الجوار كمصر. ويقود جيش حفتر قادة ممّن كانوا في جيش القذافي، أمثال ونيس بوخمادة قائد كتائب الصاعقة،والعقيد طيار صقر الجروشي قائد القوات الجوية في جيش حفتر، والعقيد فرج البرعصي قائد جهة بنغا زي .

قوات القعقاع والصواعق والمدني :

وتمثل تشكيلا عسكريا من ثوار الزنتان، وقد ضمّت إليها العديد من عناصر اللواء 32 معزز، التابع سابقاً لخميس القذافي نجل العقيد معمر القذافي، وعناصر من كتيبة امحمد المقريف، المكلفة بحراسة العقيد القذافي ومدينة طرابلس، والتي كان يقودها اللواء (البراني أشكال) المتواجد بالقاهرة. وقد دخلت في صراع مع التشكيلات المسلحة التي قادت عملية فجر ليبيا. ممّا دفعها إلى الانسحاب من طرابلس لتستقر في مدينة الزنتان معقلها الأخير.

وقد حظيت كتائب الزنتان بتسليح جيد وبأسلحة حديثة من مدرعات وصواريخ حرارية وقناصات وأجهزة رؤية ليلية وأجهزة اتصال، وذلك بفضل أسامة الجويلي وزير الدفاع في حكومة زيدان، وهو ابن مدينة الزنتان وأحد قادة كتائبها.

قوات الدروع:

هي أكبر تشكيل عسكري في ليبيا متكون من أغلبية من الثوار، و يملك ترسانة عسكرية أغلبها ممّا استولى عليه الثوار من قوات القذافي.بيد أن هذه القوات تراجعت قوتها على خلاف ما كان سابقا.

مجلس شورى ثوار بنغازي:

وهو تنظيم عسكري يضمّ خمس كتائب عسكرية من الثوار الذين قاتلوا ضد القذافي، وهو يخوض حرباً ضد قوات حفتر في بنغازي، وقد خسر هذا التنظيم معظم المناطق التي كان يسيطر عليها في المدينة، ثم تغيرت تسميته إلى "سرايا الدفاع عن بنغازي".

جيش القبائل:

وهم مجموعات مسلحة من الموالين لنظام القذافي، وتلقى كامل الدعم من الزنتان واللواء حفتر ومصر، أسسها أحمد قذاف الدم ابن عم العقيد القذافي المقيم في القاهرة. وتقاتل هذه القوة التشكيلات المسلحة في جهة الوطية في الغرب الليبي، وقد تم إخراج هذه القوات من معقلها في منطقة ورشفانة جنوب غرب العاصمة طرابلس.

المحور الثاني: التحديات البارزة في مسار المصالحة الوطنية

بقدر ما ساعد التدخل الخارجي على التخلص من نظام القذافي، فلقد فتح الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد، وذلك من خلال تأجيج الصراع وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، الأمر الذي رسّخ الانقسام، وأوجد واقعاً جديداً على الأرض. وهو ما سيجعل المصالحة الاجتماعية أكثر صعوبة، رغم أهميتها وضرورتها لإعادة الإعمار وإرساء الديمقراطية وبناء المجتمع والدولة في نهاية المطاف.وتبعا لذلك تعالت الأصوات إلى التعقل ونبذ العنف. ولعبت جهود بعثة الأم المتحدة بليبيا دورا محوريا في تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع وإطلاق عملية المفاوضات في إطار المصالحة الوطنية الشاملة.

في ظل هذه الأحداث المؤسفة، تؤكد منظمة الأمم المتحدة إصرارها على إقامة عملية سلام دائم ونبذ عسكرة البلاد وتأجيج الصراع، وهو ما أشار إليه مجلس الأمن في إحدى قراراته " وإذ يشدد على الدور المركزي الذي تؤديه الأمم المتحدة في تيسير الاضطلاع بعملية سياسية تشمل الجميع تتولى ليبيا قيادتها وتمسك بزمام الأمور وفي التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار"[1].كما ألحّ مجلس الأمن على الحاجة إلى زيادة الحوار وتعزيزه مع الأطراف الليبية والجهات الفاعلة الدولية على حد سواء، من أجل تيسير عملية سياسية وفق الأطر السابقة[2]، بالتزام الأطراف الليبية بالعمل على نحو بنّاء مع الأمم المتحدة لتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية سلمية ذات مصداقية واحترام نتائجها[3] .

[1] انظر قرار مجلس الأمن 2542(2020) بتاريخ 2020/09/15.

[2] المرجع نفسه.

[3] وهذا حسب ما اتفقت عليه الأطراف الليبية في "باريس" في أيار/مايو2018،وفي "باليرمو" في تشرين الثاني /نوفمبر 2018،وفي أبو ظبي شباط /فبراير 2019.

بيد أنه، يصعب الحديث عن مصالحة وطنية، وهناك تركة كبيرة من الأحقاد والمظالم التي تنخر في المجتمع الليبي وفي وحدة صفه وثوابته الوطنية، وتجاوز مثل هذه التحديات يتطلب مواجهة الماضي وتيسير المصالحة بالاستناد إلى مبادئ العدالة الانتقالية كمقاربة مهمة في درب تحقيق المصالحة الوطنية[1].فضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية بدون تحديد لشروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها، يؤدي حتما إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية والانتقال السلس للديمقراطية، وتجلى ذلك في الانقسامات والمحاصصة والتوافقات، إضافة إلى ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والاعتذار مما عزز الانقسامات الاجتماعية وخلق معوقات للتعايش، تشتد تأثيراتها بدوافع سياسية، مثلما هو الحال اليوم. أبرز الأمثلة على ذلك هو الانقسام الحاصل بشأن التعامل مع كل ما قام به القذافي خلال أزيد من أربعين عاما من الاستبداد، حيث نجد تمثلات ثقافة المنتصر والمهزوم واتساع دائرة الاتهامات، هنا تكمن الأبعاد السلبية الخطيرة لتقسيم البلاد إلى مدن ومناطق وقبائل منتصرة، وأخرى مهزومة، ممّا يسبب تصدّعا اجتماعياً بليغا[2].

يضاف إلى ذلك أن أغلب النخب السياسية الليبية ،هي نخب وهمية ومؤقتة كونها جاءت إلى السلطة في مرحلة زمنية مأزومة و في حالات الفوضى في المرحلة الانتقالية التي تمرّ بها ليبيا من الدكتاتورية إلى الديمقراطية .أما البعض الآخر منها فهي مصطنعة بفعل وسائل الإعلام من خلال التركيز عليها بفعل التأزم السياسي والمجتمعي الذي تمر به ليبيا، وعادة ما يفتقر هذا النوع من النخب إلى شروط النخبة السياسية المعروفة في الدول الديمقراطية، كما أن البعض يستند في صعوده على النخب الحاكمة بفعل

[1] محمد عبدالحفيظ الشيخ، المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية،عدد 11،اكتوبر،ص37.

[2] يوسف محمد الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص179 وما بعدها.

عوامل غير الكفاءة والقدرة، وإنما بفعل عوامل القوة الاقتصادية أو الحزبية أو القبلية أو القوة العسكرية[1].

ولقطع الطريق أمام النخب الوطنية،لدورها في إطار قضية السيادة والخلاص من التبعية السياسية للخارج واستعادة العمل الوطني لبناء ليبيا، كان لا بد من إغراق البلد في لجّة الفساد السياسي والاقتصادي، وحرمان الشعب من استعادة دوره في الحياة السياسية الداخلية والخارجية، والفساد هنا يعمل وفق قوانينه التي تفضي إلى توسيع دائرة النهب والتخريب، وبناء مجموعة فاسدة حاكمة تقاتل دفاعاً عن وجودها، وخوفاً من فضحها وتقديمها للعدالة، وهذه المجموعة الفاسدة تعمل بكل إمكاناتها لمنع تشكّل أو بروز نخبة وطنية لها مشروعها الإصلاحي وتضرب بقوة للحيلولة دون بناء مشروع فكري وقضية وطنية يجتمع عليها الليبيون لإنقاذ الوطن من السقوط في خطر التقسيم[2].

وفي هذا السياق ،وبغرض الحدّ من التجاوزات والخروق الأمنية الحاصلة، قامت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بتعيين بعثة تقصي الحقائق المستقلة المعنية بليبيا بتاريخ 2020/06/22 والتي تم تمديد ولايتها حتى أيلول/سبتمبر 2021 [3] ،لتوثيق انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع أنحاء ليبيا من جميع الأطراف منذ بداية عام 2016 ، بما في ذلك توثيق أي أبعاد جنسانية لهذه الانتهاكات أو التجاوزات، وحفظ الأدلة بغية ضمان محاسبة مرتكبيها ومعالجة الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات بواسطة إجراءات قضائية فعاّلة، وأن تمثل ردعا لهذه الانتهاكات .إذ لا سبيل لتحقيق السلام المستدام في ليبيا سوى من خلال العدالة والمساءلة . .

ومؤكد أن ذلك لن يتحقق إلا عن طريق سيادة القانون في جميع أنحاء ليبيا ،مع الاستعادة الكاملة لسيطرة الدولة بوسائل منها إستراتيجية أمنية شاملة تقوم على مؤسسات أمنية محترفة وخاضعة للمساءلة وموحدة[4].

---

[1] محمد عبدالحفيظ الشيخ، السمات المشتركة للنخب السياسية الليبية وتعاطها مع المتغير الثوري، مرجع سابق، تاريخ الزيارة 2021/08/02.

[2] المرجع نفسه.

[3] انظر قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 43/39 بتاريخ 2020/06/22.

[4] المرجع نفسه.

من جهة أخرى ،على الصعيد الإقليمي ،و بخلاف بعض الدول التي سعت سعيا حثيثا لإيجاد موطن نفوذ لها داخل ليبيا ،التزمت أخرى، منذ دخول ليبيا في أتون الحرب والاقتتال، بالدعوة إلى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين وتقريب وجهات النظر كالجزائر وتونس.

فقد أعرب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا غسان سلامة، خلال محادثات مع وزير خارجية الجزائر عبد القادر مساهل في برازافيل، عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها الجزائر لصالح تسوية الأزمة في ليبيا، مضيفًا أن مثل هذه الجهود ساهمت في تقريب الفاعلين الليبيين. حيث أعربت الجزائر في أكثر من مرة عن موقفها بمواصلة جهودها الرامية إلى دعم المسار الأممي، للتوصل إلى حل سريع ودائم لهذه الأزمة[1]. وهو الموقف ذاته الذي تتبناه تونس والذي يؤكده تقارب مواقف البلدين الجارين لليبيا، واللذان يدعوان باستمرار إلى تسوية سياسية عاجلة للأزمة الليبية من خلال الحوار الشامل والمصالحة الوطنية [2].كما لعب المغرب دوراً رئيساً ومؤثراً في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف الليبية، لإيجاد مخرج للأزمة الليبية ودعا المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لدعم وتشجيع الحوار الوطني بهدف الوصول إلى توافقات سياسية، وخاصة فيما يتعلق ببناء المؤسسات ونزع السلاح، وتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. وتبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دوره في الآونة الأخيرة[3].

دوليا، يمكن تحديد مواقف الأطراف الدولية في موقف الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ذات الوزن الثقيل لاسيما ايطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، فقد أجمعت هذه الدول على مجموعة من الأفكار التي تشكل المقاربة الدولية لحل الأزمة الليبية، ويأتي على رأسها محاربة الإرهاب والتطرف، واعتماد الحوار السياسي بين الأطراف الليبية كطريق وحيد لإنهاء الأزمة الليبية وتحت رعاية الأمم المتحدة ورفض التدخل العسكري لدعم طرف ضد طرف آخر، الذي من شأنه أن يطيل أمد الأزمة

[1] موقع بوابة الوسط،مشاورات ليبية - جزائرية حول سبل تجسيد المصالحة الوطنية، http://alwasat.ly/news/libya/143126 تاريخ الزيارة 2021/10/15.

[2] المرجع نفسه

[3] حيث احتضن المغرب اتفاق الصخيرات الذي تم التوقيع عليه في كانون الأول/ ديسمبر 2015.

ويعمق النزاع الأهلي، ويخلق بيئة مناسبة ومرتعاً خصباً تغذي عمليات الاقتتال والاحتراب الداخلي[1] .

وفي السياق ذاته، أشارت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، السيدة " ستيفاني وليامز STÉPHANIE WILLIAMS " إلى الأوضاع على الأراضي الليبية بأنها جدّ مقلقة وتميزت بحالات خطيرة من الاستقطاب تنذر باتساع رقعة الخلاف[2].

لقد كان لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ،موقفا واضحا من التدخل اللامشروع في النزاع الليبي من بعض الدول، حيث جاء في إحدى قرارات مجلس حقوق الإنسان"... ويحث الدول التي تتدخل بصورة انفرادية في الشؤون الداخلية لليبيا والتي قد تتحمل جانبا من المسؤولية على الامتناع عن هذا التدخل عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ،بما فيها حظر توريد الأسلحة"[3].كما دعا مجلس الأمن في قراره 2542(2020) جميع الأطراف إلى العمل بروح من التوافق والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تقوض العملية السياسية،ودعا إلى ممارسة ضبط النفس،وحماية المدنيين ،والانخراط بجدية في المصالحة الوطنية ،كما أكد القرار بأنه لن يكون هناك حل عسكري في ليبيا،و دعا الأطراف المتنازعة إلى الالتزام دون تأخير بوقف دائم لإطلاق النار وبالحوار السياسي تحت قيادة المبعوث الخاص للأمم المتحدة.

لقد كانت خطة الأمم المتحدة تتجه نحو عقد مؤتمر وطني ليبي واسع النطاق من شأنه أن يضع إطارا لاستبدال الهياكل السياسية المنقسمة ، بأخرى من شأنها أن تعكس بجلاء التطلعات المشروعة لجميع الليبيين[4].إلاّ أن العملية التفاوضية التي قادتها الأمم المتحدة لانتخاب الهيئة التنفيذية الجديدة برئاسة الدبيبة، والتي كان الهدف منها تفكيك نفوذ النخبة المتحصّنة وغير الخاضعة للمساءلة، أدّت بدلا من ذلك إلى إعادة

[1] محمد عبدالحفيظ الشيخ، "المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل"...،مرجع سابق،ص10.

[2] تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز،مرجع سابق.

[3] قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 43/39 بتاريخ 2020/06/22.

[4] تقرير الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، ستيفاني وليامز، مرجع سابق.

تثبيت هذه النخبة ذاتها[1]، ممّا قد يؤدي إلى تعطيل عملية إجراء الانتخابات المرتقبة.فيما تجنبت المفاوضات الخوض في جميع الخلافات الجوهرية بين الأطراف المتنازعة، مثل الخلاف حول الجهة التي يجب أن تتولى قيادة الجيش الموحّد، وسبل تحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتُكِبت خلال حروب الأعوام الماضية. فبدلا من بناء إجماع سياسي يكون حجر الأساس لحكومة موحّدة، استندت الآلية التفاوضية على آلية تصويت بالأغلبية في ملتقى حوار سياسي مؤلَّف من أربعة وسبعين عضوًا.وأفضت العملية إلى انتخاب أربع شخصيات لقيادة السلطة التنفيذية الجديدة أقل ما يقال عنها أنه ليس لديها أيّ رؤية سياسية مشتركة[2].

بالنزول من سماء المأمول إلى أرض الواقع ،على الأغلب، لن تستطيع السلطة التنفيذية الجديدة تجاوز الانقسامات المؤسسية في ليبيا، ولن تفلح في الابتعاد عن الأنماط المختلة المألوفة للمنافسة التي طالما استخدمتها الأطراف المحلية في محاولاتها على الاستحواذ على السلطة داخل قالب الدولة. إذ يشك البعض في أن السلطة التنفيذية الجديدة قادرة على تخطّي الانقسامات الليبية. كل ما يعنيه ذلك هو أن الفصائل المتخاصمة سوف تنتهز الفرصة لتقاسم مغانم الثروة النفطية الليبية، وتستعملها لتعزيز وزنها السياسي والمجموعات المسلحة التابعة لها، مثلما تعاملت مع الحكومات الليبية السابقة، ومنها حكومة الوفاق الوطني التي شُكِّلت في أواخر عام 2015[3].

بالنسبة لرئيس الوزراء الدبيبة، فيوصف بالانتهازية، ومن المحتمل أن يبحث عن آليات تسوية مع حفتر، الذي من جهته قد يحاول أن يستخدم الحكومة الجديدة للحصول على مصادر تمويل جديدة عبر تعيين حلفائه في مناصب حكومية. وفي ذات الوقت، لا يستطيع حفتر أن يقبل بسلطة هذه الهيئة التنفيذية الجديدة بشكل مطلق، فقد يحتاج الرجل إلى أعداء في غربي ليبيا للاحتفاظ على هيمنته على الشرق الليبي. لذلك قد يكون براغماتيا ويلعب على موقف متناقض من السلطة التنفيذية الجديدة،

[1] عماد الدين بادي و ولفرام لاشر Wolfram Lacher، موقع مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، https://bit.ly/3wrgjcW مقال منشور بتاريخ11 /2021/02،تاريخ الاطلاع 2021/10/29.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

بحيث يتحوّل من حين لآخر إلى العداوة العلنية، ويستغلّ بذلك الفرص التي تتيحها له الهيكلية الجديدة ما استطاع إلى ذلك سبيلا[1].وما يعزز هذه الشكوك ،أن حوالي نصف المشاركين في ملتقى الحوار السياسي الليبي هم أعضاء في واحد من مجلسَي النواب المنقسمَين. وقد عُرِف عنهم، خلال الأعوام السبعة الماضية، التنصل من إيجاد حلول سياسية من شأنها أن تتسبب في خسارة امتيازاتهم، وباتوا يجسّدون الطبقة السياسية التي تزعم الأمم المتحدة الآن أنها تسعى لتفكيك نفوذها من خلال ملتقى الحوار السياسي.

إن هذا التفكك المؤسساتي سوف يجعل ليبيا هشّة ومعرضة للتأثر بسياسيات الأطراف الخارجية التي ما فتئت تعمل على تخريب فرص التوافق الداخلية.

وفي خضم هذه المعطيات، وأخذاً في الاعتبار السياقات المحلية والإقليمية والدولية، تجد المصالحة الليبية نفسها اليوم أمام ثلاثة سيناريوهات محتملة[2]، هي:

- تغليب الحل السياسي، بمضي الأطراف قدما في المصالحة مراعاة للمصالح العليا للشعب الليبي، والتغاضي عن أي ضغوطات خارجية إقليمية أودولية، وأن يتم التوصل إلى توافق سياسي بين الأطراف الليبية المتصارعة على أرضية اتفاق الصخيرات يؤدي إلى انتخابات مع نهاية العام 2021 وهو السيناريو المفضل.

- أن يؤدي السير قدماً في الاتفاق إلى انشقاقات جديدة بين القوى والأحزاب السياسية الليبية، مما سيجعل الوضع الليبي أكثر تعقيداً من المرحلة السابقة.

- أن يتعثر الاتفاق في المراحل القادمة، ويعود الحال إلى نقطة البداية، مع تعاظم حالة الإحباط في الشارع الليبي.

- في ظل معطيات الوضع الراهن، والتعقيدات القائمة محليا وإقليميا ودوليا، تبدو فرص السيناريوهات الثلاثة قائمة ومفتوحة، ويصعب ترجيح فرص نجاح أي منها، مع وجود أفضلية نسبية لصالح سيناريو الحل السياسي، لكن الأمر منوط بإرادة القوى الليبية المتصارعة بالدرجة الأولى، وبإرادة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الصراع الليبي.

---

[1] عماد الدين بادي، ولفرام لاشر Wolfram Lacher،مرجع سابق.

[2] تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط ،مرجع سابق، ص 17 وما بعدها.انظر كذلك محمد عبد الحفيظ الشيخ،"المصالحة الوطنية في ليبيا : التحديات وآفاق المستقبل...،مرجع سابق،ص55.

ومع جسامة الرهانات القائمة، فإن أي عمل غير محسوب من قبيل السيناريوهين الأخيرين قد يشعل فتيل مواجهة واسعة النطاق، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على البلاد والمنطقة برمّتها.

لذا يتحتم على الجهات الراعية لعملية المصالحة الوطنية استخدام كلّ نفوذها لإقناع جميع الأطرف بأن الوقت قد حان الآن لضبط النفس ولا بديل عن ذلك.

خاتمة

لقد تبيّن حتى الآن أن ليبيا تواجه تحديات كثيرة تتصل بتاريخها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية، بينما ترتبط أخرى بما ترتب على حكم القذافي، والظروف والأوضاع التي نجمت عن الإطاحة به، وما ولّدته من استقطاب حاد وشرخ اجتماعي واضح. لا شك في أن ليبيا تحتاج إلى قطع شوط طويل حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار المترتبة على مساوئ حكم القذافي. ذلك أن تركِته لم تقتصر على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، أو إهدار الأصول الطبيعية والمالية الوطنية فحسب، وإنما طالت المنظومة القيمية الحاكمة في المجتمع الليبي.

إنّ أهم ما يمكن أن نخلص به من خلال هذه الدراسة هو أنّ التّدخل الأجنبي الحاصل في ليبيا كان له فعلا عدة تداعيات على الأمن القومي الليبي و أصبح قاب قوسين أو أدنى من نسف مشروع الثورة الليبية أو أقل ما يمكن قوله أنه قطع الطريق أمام قيام دولة حديثة طامحة في تشييد مؤسسات دستورية، ويحكم أفرادها عقد اجتماعي توافقي على أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحريات الأساسية.

في ظل المعطيات المتاحة والمتمثلة في إحياء المفاوضات وإعادة بعثها من جديد، يمكن تغليب السيناريو الأول والمتمثل في الحل السياسي ولا سبيل إلى ذلك إلا بقبول مخرجات دورات الحوار الجارية و المطروحة على طاولة التفاوض. ولعلّ التوصل إلى تشكيل حكومة ليبية موحدة بقيادة عبد الحميد الدبيبة ولو في ظل القصور الذي يشوبها، مع نشر مراقبين لوقف إطلاق النار برعاية أممية يعزز هذا السيناريو.

التوصيات

على هذا الأساس يمكن أن نسوق بعض التوصيات إلى أطراف الأزمة:

- ترتيب انتخابات رئاسية لسد الفراغ الدستوري الذي أدّى إلى زوال الدولة ، من أجل قطع الطريق أمام الدول الأجنبية التي باتت أطماعها في ليبيا لا حدّ لها، بسبب الفراغ الدستوري الحاصل في الدولة وترهّل مؤسّساتها الأمنية والسياسية .

- على الأمم المتحدة التنديد بالتدخل الجاري بشتى صوره ومن أي جهة كان، كونه(أي التدخل) أكبر عامل مساهم في تعميق الصراع الليبي- الليبي ،والضغط على الدول الراعية له ،وحثّها على احترام المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وعلى رأسها مبدأ عدم التدخل، والالتزام بما صدر في قرارات مجلس الأمن بناء على الفصل السابع ،كحظر توريد الأسلحة،ولو تطلب إنفاذها بالقوة، لإبعاد شبح التقسيم وحفظ سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية.

- دعوة الأطراف الليبية إلى الحرص على حفظ وحدة البلاد والحيلولة دون تقسيمها على أساس المحاصصة السياسية أو كنتونات تستند إلى مرجعيات قبلية وطائفية وسياسية ، وعدم استنزاف مقدرات الدولة كبيع موارد المحروقات بطرق وأساليب غر مشروعة .

- تكريس مبدأ المحاسبة كمتغير هام في مسار المصالحة الوطنية،والتطلع إلى توثيق انتهاكا ت القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسان الواقعة في ليبيا ، ومعالجة مشكلة الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات، إذ لا سبيل لتحقيق السلام المستدام في ليبيا سوى من خلال العدالة والمساءلة .

- دعوة دول الجوار والأطراف الإقليمية والدولية إلى التوقف عن دعم أطراف الأزمة الليبية بالسلاح والعتاد، والدفع باتجاه إنجاح الجهود السياسية،مع إقرار برنامج حقيقي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.وتشجيع حكومة التوافق الوطني لترتيب انتخابات ناجحة بختام العام 2021.

- حث الأطراف على الالتزام بمخرجات الحوار السياسي عبر الحوار الوطني الشامل بعيدا عن الاحتكام للسلاح،ونبذ التدخل الخارجي والنأي بالنفس عن قبول الدعم من أطراف خارجية تتدخل تحت غطاء التدريب و إرسال الخبراء العسكريين.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا / قائمة المصادر:

أ- القرارات:

1- قرارات مجلس الأمن بخصوص ليبيا: 1970(2011)، 1973(2011)، 2542(2020)، 2571(2021) .

2- قرار مجلس حقوق الإنسان، رقم 43/39 بتاريخ 2020/06/22.

ب - التقارير:

1- ستيفاني وليامز، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، تقرير موجه إلى مجلس الأمن حول الأوضاع في ليبيا بتاريخ 2020/09/20.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- أحمد عبد الظاهر،**دور مجلس الأمن في النظام الجنائي الدولي**،الطبعة الأولى، منشأة المعارف،الإسكندرية،2013 .

2- محمد أبو رمان وآخرون،**آفاق الإسلام السياسي في إقليم مضطرب(الإسلاميون وتحديات ما بعد الربيع العربي)**،مؤسسة فريدريش ايبرت، عمّان،2017.

ب- المقالات في المجلات:

1- كشان رضا. **التّدخل الأجنبي في الشّؤون العربية الداخلية وتداعياته على الأمن القومي العربي** : دراسة حالة ليبيا،المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،عدد2 ،ديسمبر 2020. ص21.

2-محمد عبد الحفيظ الشيخ ، **ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح :التحديات والآفاق** ، مجلة دراسات شرق أوسطية ،العدد71 ،2015.

3- ـــــ،" **المصالحة الوطنية في ليبيا : التحديات وآفاق المستقبل** ، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ،لبنان، العدد 11 ، أكتوبر2017 .

4-مركز دراسات الشرق الأوسط ،تقرير "الأزمة الليبية إلى أين؟"،العدد الثالث عشر،2017.

ج- المقالات على مواقع الانترنت:

1-الجزيرة نت(موقع)،(2016)،**حركة النهضة تفصل العمل السياسي عن الدعوي** ،متوفر على الرابط https://goo.gl/n8h48t، تاريخ الزيارة 2021/08/15.

2-بي بي سي نيوز (موقع)، (2020)، **الحرب في ليبيا**،https://bbc.in/347JghM ، ،تاريخ الاطلاع 2021/12/01.

3-محمد عبد الحفيظ الشيخ،(2018)، **السمات المشتركة للنخب السياسية الليبية وتعاطيها مع المتغير الثوري**،**المركز الديمقراطي ي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية**، متوفر على الرابط https://democraticac.de/?p=57296 تاريخ الاطلاع 2021/12/15.

4-موقع بوابة الوسط،(2017)، **مشاورات ليبية - جزائرية حول سبل تجسيد المصالحة الوطنية**، http://alwasat.ly/news/libya/143126 تاريخ الزيارة 2021/10/15.

5- عماد الدين بادي و ولفرام لاشر Wolfram Lacher،(2021)، **اتفقوا على ألا يتفقوا: حكومة الوحدة الجديدة في ليبيا**، موقع مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، https://bit.ly/3wrgjcW ، تاريخ الاطلاع 2021/10/29